العراق ومخاطر التفكك

د.مصطفى فاروق مجيد[*] أ.م.د.خضر عباس عطوان[**]

الملخص

يثير موضوع العراق، والاحتمالات التي يمكن ان يستقر عليها، اهمية اكاديمية وسياسية، وأكاديميا يتعلق بوجود دولة، وسياسيا يتعلق بالواجبات التي تقع على القوى السياسية والفئات المثقفة، وعامة الشعب، من اجل ابقاء العراق موحدا. والاحتمالات التي يمكن ان يستقر عليها العراق عديدة، ومنها احتمالات تعرض الدولة للتفكك، وهو ما ناقشه البحث.

المقدمة

يثير موضوع العراق الكثير من الشجون ،كما يفتح أفاق رحبة على ما يمكن أن تستقر عليه المنطقة العربية ، من مشاريع إقليمية ودولية .

أن موضوع العراق ، وتحديدا موضوع الأقاليم ، أنما يعبر عن واحد من الموضوعات التي اتفق القادة في عراق ما بعد عام 2003 على أقرارها في الدستور الذي يفترض أن يتولى تنظيم العمل السياسي والمؤسساتي ، ألا انه انتهى في الممارسة الى اعتماد علوية التوافق على حساب علوية الدستور .

أن العراق وكما هو معروف يتألف من عدد كبير نسبيا من التعدية الاجتماعية :الأثنية والدينية ، وهو ما يفترض أن يشجع على آتيان وتطبيق الفدرالية ، خصوصا وان اغلب تلك التعددية لها مناطق جغرافية مميزة تنتشر فيها بكثافات مختلفة ، ألاأن تفاعل

[*] كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

[**] كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

المشهد السياسي انتهى إلى جعل التعددية عامل سلبي ليس دافع إلى التفكير بكيفية توظيفه بما يخدم مصالح العراق بقدر ما صار الاتجاه إلى التفكير بكونه عامل سلبي على مستقبل العراق .

في هذا البحث سيتم التركيز على الأهدافالآتية :

1–ما هو الهدف من وجود الدولة وطرق أدارتها.

2–حقيقة التنوع الاجتماعي في العراق ، وانتشاره الجغرافي.

3–كيف تناول المشهد السياسي ، والدستور ، لحقيقة التنوع الاجتماعي الذي يوجد في العراق .

4–كيف تم أدارة الدولة العراقية بعد عام 2003؟ وهل كانت الإدارة متلائمة مع تعزيز عملية خلق وحدة وطنية عراقية ،أمأنها شجعت على الانقسام الاجتماعي؟.

5–هل الحل يكمن في التوسع في تطبيق الفدرالية ، لتشمل كل ارض العراق؟.

6–هل يمكن أن يتجه العراق إلى التفكك على نحو يتفق مع خطوط الانقسام والتنوع الاجتماعي؟.

أنالأهداف في أعلاه ، تدفع إلى تناول موضوع مهم ، متعلق بقدرة الحكومة الاتحادية على أدارة ما موجود من تنوع اجتماعي بعقلية دولية ، وفي ظل ما حصل من أخطاء غير متلائمة مع منطق الدولة واحتياجاتها ، في بناء وحدة وطنية وليس تعميق الانقسام الاجتماعي ، أصبح العراق أمامأزق خيارين :

–أماالاتجاه نحو الفدرالية لضمان الاستمرارية ، طالما أن الاتجاه إلى الحكم المركزي والدولة البسيطة لا يمكن اللجوء أليه مع كل الكوارث التي ألمت بالعراق بفعل السياسات الحكومية.

–أو الاتجاه بعيدا نحو التفكك ، وبناء دويلات تتفق مع منطق وخرائط الانقسامات الاجتماعية التي يعيشها العراق.

في هذا البحث سيتم تناول أو التعامل مع مشكلة مفادها :

إلىأين يقود أدارة الحكم لمسالة التنوع الاجتماعي ، وعدم تقديره ، الدولة العراقية؟

في ضوء هذه المشكلة ، سيتم وضع الفرضية الآتية :

إنأدارة الدولة وفقا لمنطق التمييز والمغالبة ومحاولة إنكار وجود التنوع وإلغاءالأخر ، كمتغير مستقل ، ينتهي إلى دفع العراق إلى مزيد من التفكك ، على نحو لا يجد له خيارات في البقاء من غير التوسع في تطبيق الفدرالية .

وفي ضوء هذه المشكلة والفرضية ، سيتم اعتماد النهج التحليلي ، للبحث في مخارج للمعضلة التي أقحم بها العراق كدولة وكشعب .

وعليه ، يمكن تقسيم البحث إلى العناوين الآتية ، كهيكلية :

اولا : الدولة ووظائفها الاجتماعية والإدارية : أدارة الحكم.

ثانيا : التنوعات الاجتماعية في العراق : واقع ومعطيات الجغرافيا والتوجهات.

ثالثا : الدستور العراقي وتناول موضوعي الحكم والفدرالية.

رابعا :أدارة الحكم خلال المدة 2005–2014 : مشكلات بنيوية ام توجهات عنصرية–أصولية

خامسا : خيارات التعامل مع المشكلات البنيوية : الفدراليات

سادسا : خيارات التعامل مع التوجهات العنصرية–الأصولية : التفكيك للدولة العراقية

أولا : الدولة ووظائفها الاجتماعية والإدارية : أدارة الحكم

أن من المسائل المتفق عليها أن الدول لم تتأسس على الفراغ ،أنما النقطة التي لازمت الإنسان عند بدأ التنازل الإرادي عن جانب مهم من حرياته وحقوقه أنما كان الرغبة بتعظيم الإشباع في كل الظروف ، وتنظيم الانتفاع من الموارد على محدوديتها ، وخلق قوة اكبر بوجه حالات الصراع ومحاولات الإفناء التي يتعرض لها الشعب .

وخلال التاريخ انتقل مفهوم الدولة من كونها تنظيم بسيط : وطن متعلق بالأسرة ثم متعلق بالعشيرة والقبيلة ثم متعلق بدول المدن ثم متعلق بالإمبراطوريات إلى كونه متعلق بالدول القومية ثم الوطنية . أي تم الانتقال من كون التنظيم يلبي احتياجات محدودة إلى كون الدولة تنظيم مؤسساتي مركب وواسع ، ويحتاج إلى آليات لحفظها وأدامتها ، وتعزيز قدرتها في أدارة المصالح المختلفة التي توجد داخل الدولة أو بين الدولة وغيرها من الدول الأخرى .

وإذا ما تم تتبع الوظائف التي تقوم بها الدولة ، وخصوصا بعد أن استقر الرأيأنها اكبر وحدة تنظيمية اخترعها الإنسان لتغطية وتلبية متطلبات وجوده ، وتعزيز رفاهيته ، فانه يمكن أن يتم وضع الوظائف آلاتية التي تقوم بها الدولة ، وهي [1]:

1-إدارةالموارد ، فكل دولة فيها مقدار من الموارد ، يقع على الحدود الجغرافية التي تقع تحت سيادتها ، ألاأن هذا المعنى الجامد للموارد بدا يتغير ليشمل معنى أوسع يمتد إلى كل مورد قابل لان يعطي منفعة للدولة والمواطنين ، وهو يشمل الموارد الأولية والمدخولات المالية والموارد البشرية.

2-إدارةالنزاع ، وتسويته ، أن وجود السكان على ارض دولة يتبعه وجود مصالح متعارضة بدرجات مختلفة ، يمتد التعارض إلى مستويات متباينة ، خصوصا مع ارتباطه بمصالح دينية واقتصادية واجتماعية وربما سياسية ، على نحو يدفع إلى تقاطعات ، يتطلب من الدولة أن تكون طرفا عليه التدخل لتسوية النزاعات ، وعدم الانحياز إلى أي مجموعة اجتماعية أو سياسية أو دينية أو اقتصادية .

3-تعزيز الرفاهية ، فالدولة وظيفتها إنما القدرات الوطنية المختلفة بما يسهم برفع معدلات الرفاهية ، لجميع المواطنين . وكلما ارتفعت الرفاهية الاقتصادية ارتفع مؤشر الرفاهية الاجتماعية للمواطنين ،وليرتفع معها مدى السمعة التي تحظى بها الدولة ومواطنوها عالميا ، ومعها يرتفع مقدار الرضا المجتمعي عن الدولة ونظامها السياسي.

4-تمثيل القيم عبر نظام التنشئة الاجتماعية ، أنالإنسان في الأصل يمثل كيان مادي ، ومحتوى قيمي ، ورغم أنالأصلالإنساني واحد (ادم وحواء) ألاأن البشر انقسموا اثنيا ودينيا ، في مراحل تاريخية مختلفة ، أما اثنيا فان الهجرات ونوع الأرض والمناخ الذي تتعرض له كل مجموعة تسكن أرضا ما أنما تسببت باكتسابها عوامل أثنية : قومية ولغوية مميزة ، أما دينيا فإنها نتاج اعتقادات يؤمن بها بنو البشر ، ورغم أن العوامل الدينية أو الاعتقادية لا ترتبط بأرض ما أنما هي تنتقل وتتعلق بالإفرادألا انه أحيانا يصدفأن يكون المحتوى العقائدي خاضع للتفسيرات الاجتماعية المتباينة بحسب ارتباطه بالعوامل الاثنية ، وهنا وظيفة الدولة هو أن تعطي تقديرا للمحتوى ألقيمي العام الذي يرتبط بالسكان المواطنون الموجودون على أرضها ، بما يعكس وجودهم التاريخي

والحضاري والثقافي ، ويتم ذلك عبر مؤسسات التنشئة المختلفة التي تعتمدها الدولة لإيصال رسائلها إلى المواطنون .

5–التمثيل في العالم الخارجي ،أن كل دولة أنما تملك سيادة على ارض ، ونظاما سياسيا يحظى بدرجات متفاوتة من القبول الاجتماعي به : شرط الشرعية الذي يتناغم مع الخصوصية الاثنية والدينية للسكان المنتشرين على إقليم الدولة ، وهو أمر لا يستقيم ما لم يتمتع الوضع السياسي السابق بشرط أخرألا هو الاعتراف من الدول الأخربأن الشعب الذي يقطن على إقليم جغرافي محدد ويدير أمره بواسطة حكومة محددة إنما هو نظام الأمر الواقع أو نظام شرعي ، يتم التعامل مع الأرض والسكان عبره . وهنا على الحكومة أن تعمل على تمثيل الدولة في البيئة الخارجية ، كون الدول الأخرى تتعامل مع غيرها من خلال حكوماتها ، رغم أن البيئة الراهنة التكنولوجية والاتصالية والاقتصادية تسمح بالتواصل بين الدول والشعوب من غير الأبواب الرسمية ، ألاأن العلاقات الرسمية هي واحدة من أهم الوظائف التي على الدول أن تفتحها لتمثيل الدولة في العلاقات الخارجية.

6–لكن ومع تطور وظائف ألدوله الخدمية عبر الزمن ، تبقى وظيفة ألدولهألحارسه وظيفة أساسيه لا يمكن الاستغناء عنها ، تعمل على تحقيق الأمن وتوفير الأمانلمواطنيها ودرء الإخطارالخارجية ، فحتى مع تطور النظام الدولي ووجود تنظيمات دوليه تسعالى توفير الحماية للوحدات الدولية وتجنب التحارب فيما بينهم ، لكن الإحداث العصيبة التي مرت على الشعوب والأمم، اثبت أن ألدولهيفترض بها أن تكون الفاعل الأفضل إذ ما امتلك القادرات الكافية على حماية مواطنيه من الإخطار الخارجية.

ولا يمكن للدولةأن تحقق تلك الوظائف ،ألا عبر مجموعة من الأدوات والوسائل ، وأهمها :

أ–الحكم ، فالحكم أنما هو وجود أشخاص على قمة الهرم السياسي يديرون السلطة والموارد والعلاقات ، سواء كان وجودهم شرعي أم هو حكم الأمر الواقع .

ب–الوحدة الوطنية ، وهو الأداة الثانية التي تعين الدولة على أداء وظائفها أو قد تعيقها ، وعامل الوحدة الوطنية يظهر الشرخ به كلما تم الابتعاد عن الجوامع والمشتركات وتم

الاقتراب من التنوع وعم أحداها ، سواء كان التنوع اثني أو ديني أو سياسي أو اقتصادي .

ج–المصلحة الوطنية ، وهي أن تعمل السلطات الموجودة داخل الحكم على تحقيق كل ما من شانه أن يدعم قوة ووجود الدولة ويعزز من حماية مواطنيها ورفاهيتهم ، ألا انه في أحيان تعمل بعض الأنظمة السياسية على تقديم مصالح فئوية أو شخصية ضيقة أو تقدم علاقات تبعية وولاء إقليمية أو خارجية على نحو يتعارض مع المصالح الوطنية للدولة [2].

د–الدعم الدولي لاستمرار كيان الدولة ، وهو أمر مهم لضمان تحقيق الدولة لمشروعها السياسي ولوظائفها ولا فان الدولة ونظامها السياسي يعجزان عن تحقيق مقاصدهما .

وفيما يتعلق بالحكم ، فان هناك علاقة ايجابية ومتفاعلة بين الدولة ونظام الحكم فيها ، وجوهر الربط هو أن يكون الحكم قادرا على أدارة الدولة ، بمعنى أن من ابرز الوظائف هنا هي أدارة الدولة والحكم على نحو يعبر من خلالها عن مصالح المواطنين ومصالح وتاريخ وحضارة الدولة ووجودها الإنساني والحضاري في المجتمع الدولي.

ثانيا : التنوعات الاجتماعية في العراق : واقع ومعطيات الجغرافيا والتوجهات

يعيش العراق حالة من التنوع ، التي يصعب إنكارها ، والمعطيات الموجودة على الأرض فيما يخص هذا التنوع يمكن تأشيرهاكالأتي[3]:

1–أن هناك تنوع اثني في العراق ، وتشمل القوميات الآتية : العرب وينتشرون من غرب العراق إلى شرقه ، ومن جنوبه إلى شماله الغربي ونسبتهم لا تزيد على 75% بعد أن كانوا نحو 60% من السكان في بداية القرن العشرين ، وهناك الكرد الذين ينتشرون في شمال شرق العراق ونسبتهم لا تتجاوز الـ 17 % ، وهناك التركمان الذين ينتشرون في نينوى وكركوك وصلاح الدين وديالى وغيرها ونسبتهم لا تزيد على 3% بعد انك انو قرابة 10 % من السكان في مستهل القرن الماضي ، وهناك الشبك الذين تبلغ نسبتهم اقل من 0 .5% ، كذلك يوجد الأرمن والكلدان والسريان ، وهؤلاء يمثلون نحو 4% من السكان بعد أن كانوا قرابة 20% من السكان في بداية

القرن الماضي ، وهناك تكوينات أثنية مختلفة أخرى . ويقابل ذلك وجود تنوع في اللغات المستخدمة بحكم ارتباطها بالتنوع القومي.

2–وهناك التنوع الديني ، وهو أمر يتعلق بالاعتقادات ، والأديان الموجودة في العراق هي : الإسلام وهو ينتشر بين نحو 95% من السكان بعد أن كان ينتشر بين نحو 60% منهم قبل قرابة قرن من الزمن ، وهم منقسمون إلى عدة مدارس دينية لكل منها اجتهاداته في المسائل التفصيلية ، وهناك المسيحيون بمختلف طوائفهم ونسبتهم في العراق تقرب من 4% ، وهناك اليهود الذين لا يمثلون سوى اقل من 100 شخص ، بعد انك انو قرابة 15% من السكان قبل قرابة قرن من الزمن ، وهناك اعتقادات اقل ، وهناك أيضا الايزيدية والتي تمثل قرابة 2% والبهائية لبضعة ألاف من الأشخاص ، ويبقى الأمر الصعب هو في تحديد اللادينيين من بين هؤلاء فالانتماء ليس دالة على كون الشخص متدين .

3–وهناك أيضا التنوع السياسي ، فالعراق يزخر بوجود تنوع بين التيارات القومية والليبرالية والشيوعية والدينية ، ولكل منها توجهات وتنوعات فرعية مختلفة .

وبالنسبة للتنوعين الأوليين فان العراق عاش بوجودهما بلا مشكلات مصيرية طوال قرون عديدة ، ودليله : التزاوج ، والتعايش المشترك ، والمدن الكبرى ، ووجود التنوعات في الحكم أو قربه .

ومرجع التنوع ، والاحتفاظ به طوال هذه المدة الطويلة هو أن العراق يمثل عصب مواصلات مهم في المنطقة ، ومنطقة استقطاب حضارية مهمة ، ومع بناء الحضارة البابلية والحضارة اليهود للعراق انتشر الدين اليهودي فيه ، ومع نزول المسيحية بدأت تتوسع في ارض العراق ، ثم مع قدوم الإسلام انتشر الإسلام فيه ، ومع اتجاه المسلمين في ايران لاعتناق المذهب الشيعي واتجاههم إلى غزو العراق عدة مرات أيام الدولة الصفوية، مقابل اعتناق الدولة العثمانية للمذهب الحنفي واحتلالهم للعراق طوال أكثر من قرن، فان العراقيين شهدوا بعض الانقسام المذهبي على أسس سياسية وليس اجتماعية لكنهم سرعان ما خففوا الاحتقان واستبداله بمستوى مرتفع من التعايش.

ألاأنـالأمر بـدا يتغيـر منـذ العـام 2003 ، بحكـم ربـط التنـوع بمسـببات اجتماعيـة وسياسية ، وإسباغها تعريفات وتفسيرات سمحت برفع سقف الاختلاف إلى مستويات غير قابلة للتوفيق بينها .

أن العراق عاش عام 1921 تحت حكم ملكية ، اتجهت إلى بناء روابط وطنية ، واستمر الأمر تحت الحكم ألقاسمي ، ألاأن التغير بدا وبدا معه مؤشرات على أزمة سياسـية مـع الحكـم العـارفي والبعـثي لأنهمـا اتجهـا إلـى رفـع معـدلات العسـكرة الاجتماعيـة ، وتقليـل الطـابع المـدني للدولـة ، وانتهـى الأمـر إلى ظهـور أحـزاب دينيـة وأحـزاب لا تسـمح لهـا السـلطات بالعمـل السياسـي الحـر والتنافسـي ممـا جعلهـا تركـن للدعم الخارجي ، وهذه الأحزاب ربطت الأنظمة الحاكمة بالتنوع : القومي والديني ، وان كـان الربـط بـالتنوع القـومي صـحيحا بحكـم أن الحـزب الـذي حكـم العـراق طـوال المدة بين 1968 – 2003 كان قوميا فان ربطه بعوامل دينية كان غير موفق ، بحكم وجود أنـاس مختلفي المـذاهب والأديـان فـي السـلطة أو قربهـا ، فـالحكم كـان شـموليا وليس دينيا .

هـذا المنظور غـاب لمسـببات سياسـية وإقليميـة ودوليـة ، وربـط الحكـم بعوامـل دينيـة ، وخلال مراحـل سـابقة علـى العـام 2003 ، بقصـد تحقيـق أقصـى ضـغط علـى النظـام السياسي وتحقيق أقسى جذب للمواطنين ضد النظام وفصله عن القاعدة الجماهيرية ، ولما كان حدث نيسان 2003 وتغيير النظام السياسي ، اتجهت بعض القوى السياسية إلـى اسـتخدام درجـات مختلفـة مـن العنـف بقصـد تحقيـق مكتسـبات علـى الأرض ، واستخدامها كوسيلة لبناء قاعدة دعم بين المواطنين ، وهو أمرأسـهم ضـمن مسـببات متعددة إلى رفد عوامل عدم الاستقرار التي انتهت إلى إحداث تهجير واسع وقتل على الهويـة ، علـى نحـو احـدث شـرخا واسـعا بالهويـة العراقيـة ، وإحـداث ظـاهرة غريبـة فـي العـراق : النقـاء المـذهبي فـي مـدن كاملـة ، وقلـص حـالات الـزواج المختلـط ، وهـو مـا انتهـى إلـى تـأثير علـى الوحـدة والتماسـك بيـن الانتمـاءات ، وأصـبحت التنوعـات غيـر منسجمة في علاقاتها مع الدولة العراقية .

ثالثا : الدستور العراقي وتناول موضوعي الحكم والفدرالية

بعد الاحتلال ، اتجهت الإرادةالأمريكيةوإرادة القوى العراقية الموجودة إلى البحث عن السبل التي تضمن بقاء العراق موحدا ، وديمقراطيا ، مع وجود منظور إلى احتمالات مرتفعة لحدوث مزيد من التشقق في الوحدة الوطنية : تأسيس وزارة للهجرة والمهجرين ، وتأسيس مؤسسة للشهداء والسجناء السياسيين على نحو يبين أنالأمر مستمر وليس منقطع ، ناهيك عن وجود منظور لدى بعض القوى السياسية أن العراق مع التنوع الموجود ، ومع وجود مؤشرات أن الولايات المتحدة أطلقت مشروع أعادة تقسيم خرائط سايكس بيكو فانه لن يكون قادرا على ضبط الحكم والإدارةوإدارة التنوع الموجود ضمن سقف ملائم من الوحدة والانسجام الوطنيين أن لم يكن هناك اتجاه إلى توزيع السلطات والثروات على نحو يتفق مع خرائط الانقسام الأكثر بروز ووضوح ، مع ميل إلى أن تكون الخرائط لتقسيم الثروة والسلطة منسجمة مع الخرائط الإدارية وليس التقسيمات والتنوعات الاثنية والدينية .

وهكذا شرع العراقيون بقبول أن الفدرالية هي نظام العراق السياسي والإداري كما ورد في قانون أدارة الدولة للمرحلة الانتقالية ، معترفا بالاتفاقات التي حدثت بين القوى السياسية قبل نيسان 2003، ثم أعيدتأكيد الموضوع الفدرالي في الدستور الدائم للدولة عام 2005 [4].

المهم هنا ،أن العراق بحكم التنوع الموجود أصبح واقعه سلبي ، وظهرت حركتان متوافقتان :

–من رجالات الأحزاب الذين تعشقوا بالفئوية ، في ظل غياب للبرامج الوطنية الجامعة والمقنعة ، وكان عملهم مزيد من تمزيق المجتمع ، عبر أعمال لا يمكن أن تعد وتحصى من التحريض لزرع الانقسام في المجتمع

–ومن المجتمع ، وتحديدا من خلال أعمال الطاعة العمياء والانجرار وراء أعمال التهجير والقتل وأهانت الذات الوطنية العراقية ، وهو ما يتضح من خلال توسيع دائرة الانتماء وتولي الأحزاب الفئوية لمقاعد السلطة والمعارضة .

ولما اجتمعت القوى السياسية اقروا نظاما ديمقراطيا ، وفدراليا ، ولكن كان المستغرب هو أن الصيغة الفدرالية أضعفت السلطة الاتحادية بطريقة كبيرة ، وجعلت للمركز بعض السلطات على سبيل الحصر وأطلقت سلطات الأقاليم[5]، وهو أمر لا يكون ألا في حالة غياب الثقة بين الإطراف في المركز أو فيمن يتولاه . والنقطة الأخرى هي أن المحافظات التي لا تنتظم في إقليم منحت سلطات مساوية لسلطات الأقاليم ، غير أنالإحالةأليها يكون بنص دستوري ونص القانون ، في حين أنالإحالة في الأقاليم هو بنص دستوري فقط ، ويترك بعدها للإقليم الصلاحية اللازمة لإدارة شؤونه .

أما بخصوص الحكم ، فان الدستور الاتحادي أعطى للمركز بعضا من السلطات ، وسماها على سبيل الحصر ، وهذا الأمرأثبتتالأيام اللاحقة على كتابة الدستور مدى صوابه ، أيأن توزيع السلطة الاتحادية وتجريدها من عوامل القوة أنما جاء لتمكين العراق من البقاء ، فلو كنا نتصور أن السلطة الاتحادية كانت مطلقة الصلاحيات وان سلطات الأقاليم مقيدة وعلى وجه الحصر لكنا قد شهدنا تغول في بناء ديكتاتوري خصوصا مع تزاوج اربعه عوامل:

–عوائد الثروة النفطية الهائلة التي تقدر بنحو 1000 مليار دولار بين المدة 2003–2014

–الدعم الأمريكي للسلطة ، تحت عنوان قلب الطاولة على المسلمين ، بإخراج أنموذج غير مستقر، يمهد لأوسع عوامل لزعزعة الاستقرار في الشرق أوسطي ، على نحو يساعد الولايات المتحدة في التخلص من خرائط سايكس بيكو[6].

–هواجس التاريخ وارهاصات الماضي وما يتخللها من مشاعر مختلطة بالظلم والاضطهاد والكراهية لدى بعض القوى المتحكمة بالقرار السياسي ، بما يجعلها تتوجس من أي خطوه جادة تحقق مصالحه وطنيه حقيقية قد تعيد بحسب اعتقادها عقارب الساعة إلى الوراء.

– الافتقار الى المشروع الوطني الوحدوي الديمقراطي ، وضياع منطق الدوله وشيوع ظاهره الاستحواذ على المراكز السياسيهولاداريهلكسب المال وجلب المنفعه

والحصول على النفوذ بغض النظر عن الوسيله مشروع كانت ام غير مشروع تصب في المصلحهالوطنيه ام لاتصب.

وأثبتت السنوات التالية على العام 2006 ، أن نموذج نظام الحكم ، وهو بالسلطات المحدودة التي في يده ، وبحكم التداخل والتعشيق بين العوامل في أعلاه ، انتهى إلى توسيع مدى الاضطراب، وضرب المواطنة والمساواة وحكم القانون على نطاق واسع ، ورغبة بالإقصاء ، سعيا لإفراغ الساحة من المنافسين ، وبناء لنظام سياسي يميل أكثروأكثر نحو عنصرية ليست سياسية فقط ، أنما عنصرية سياسية–اجتماعية ، وهو أمر قاد إلى موجة من عدم الاستقرار ظهرت في مدن عدة منذ عام 2012 ، وانقسام واضح وحاد في العلاقة بين بغداد واربيل ، ثم انتهت بسقوط الموصل في حزيران 2014 .

واليوم ، ورغم كل محاولات أصلاح النظام السياسي ، ألاأن العملية كما تبدو لا تعدوا أن تكون عملية ترقيع وتقشف أكثر منها عملية أصلاح سياسي واقتصادي . فالملاحظ أن الحكومة تشكلت بناء على اتفاقات ووعود داخلية وإقليمية ودولية بتحقيق قدر من اللحمة الوطنية ،وإصلاح ما تم تدميره من كيان الدولة ومؤسساتها والعلاقات الاجتماعية في خريف 2014 ، ألا انه بعد نحو عام كامل على تلك العملية ما زال العراق يراوح في مكانه ، وما زال العراق يخضع لاعتى علاقات تبعية إقليميةأثرت على قدرة الدولة في أداء واحدة من أهم وظائفها : حماية المصالح الوطنية .

وهذا الأمر يدفعنا إلى التساؤل : هل ما موجود يمثل مشكلة بنيوية في النظام السياسي الذي تم تأسيسه ، كون التأسيس لم يخضع لنظرة المختصين أنما خضع لأعمالوأنشطة سياسية؟ أمأنالعملية تمثل بكون التوجهات الحاكمة للسياسة في العراق تطغى عليها اعتبارات عنصرية بلون جديد يتزاوج فيه السياسي بالاجتماعي؟.

رابعا : ادارة الحكم خلال المدة 2005–2014 : مشكلات بنيوية ام توجهات عنصرية–اصولية

تطرح على الصعد الاكاديمية والسياسية سؤالين ، يبحثان عن اجابة : اين مشكلة العراق؟واين يتجه العراق؟

المعروف ان في العراق تعددية اجتماعية : اثنية ودينية ومذهبية وقبلية ، وهي امر طبيعي في كل المجتمعات ، ونسب التعدد تكاد تكون طبيعية قياسا لمجتمعات أخرى ، وما يميزها ان التاريخ شهد انها تعددية غير منقسمة ، حتى العام 2005 ، والمؤشرات المهمة التي يمكن ايرادها هي [7]:

-الزواج المتبادل عبر التاريخ.

-التحول والانتقال بين المذاهب في العراق عبر التاريخ.

-المدن الكبرى المشتركة على طول جغرافية العراق.

-عدم وجود نقاء قبلي مذهبي أو اثني مذهبي في العراق.

-ان انظمة الحكم لم تعتمد المذهبية كمعيار لحكم العراق الا بعد العام 2005.

لكن ، مع قدوم عام 2003 ، وتولي شان السياسة في العراق سياسيون جدد ، ذهبوا إلى ان العراق منقسم ، على نحو لا يمكن تكييف العلاقات بين ابناءه ألا من خلال الفدرالية ، واقر للعراق في العام 2005 ، دستور يذهب إلى ان العراق جمهورية ، برلمانية ، فدرالية . وهذا المسلك في تصوير النظام السياسي وتوزيع السلطات ليس فيه أيضا مشكلة ، كون الدول التي تعرف نفسها انها فدرالية ليست بالقليلة ، وهي طريقة إنسانية مبتكرة لتوزيع الاختصاصات بما يمنح الجميع قدرا ملائما لادارة مواردهم ولتسوية مطالبهم في انطقه مكانية ملائمة لها ، والبحث عن خيارات مستقبلية تراعي وجود اختلافات بين المناطق ، وربما بين التنوعات الاجتماعية الموجودة داخل الدولة ، بحكم ان الحدود السياسية توضع اما بحكم الطبيعة : انهار وبحار وصحاري وجبال قابلة لان تكون فاصل ، أو بحكم الهندسة السياسة للدول التي تولد من رحم احتلال ، أو الامر يقع بينهما ، وهو ما يسمح بكل الاحوال بحكم ظروف تاريخية بوجود نسب من التداخل السكاني : اثنيا ودينيا وقبليا بين الحدود، بعضه ضئيل ، وبعضه الاخر كبير جدا : الاذر في ايران واذربيجان ، الكرد في العراق وايران وتركيا ، .

.

ولم تكن توجد في العراق قبل العام 2003 مشكلة الانتشار القومي والديني ، انما ظهرت هذه المشكلة بعد عام 2003 وتحديدا بعد عام 2005 ، على نحو يمكن ربطها بعدم قدرة الولايات المتحدة على ضبط الارض ، وهو ما دفعهم إلى التفكير بتنقية المناطق وتعيين حدود وتوسيعها للمدن التي لا تشكل لهم تحدي امني ، وحصر المناطق غير المتوافقة مع الوجود الامريكي ، وتم تنفيذ ذلك مع مجموعة من السياسيين (يفترض انهم مؤيدين لا بل ومشتركين بالعمليهالسياسيه في العراق الجديد) ، ضمن اعمال واسعة للتطهير والتهجير .

وصاحب التوجه الفدرالي دستوريا ، اتجاه آخر واقعي لم يعرض للدستور ، الا وهو اعطاء الحكم لصيغة سياسية–دينية ، مؤشره ان امور الدولة لا يتم تمريرها أو الحديث عنها ما لم يتم تزكيتها من رجال دين محسوب اغلب رجالات الحكم عليهم ، وهذا الامر بدأ يؤشر ان هناك احتمالات لان يتحول العراق إلى دولة دينية تكرر النسخة الاقليمية الايرانية ، وهو ليس عملية نسخ تلقائية انما تراعي وجود اختلافات موجودة في العراق لا يمكن معها تعميم تلك النسخة ما لم يحدث نقاء مذهبي أو يمكن ان تقام في المدن التي استكمل تنقيتها مذهبيا .

لكن ، اذا ما تم تاشير ما ذهب العراقيون للتصويت عليه من نسخة الدستور ، الا وهي بناء نظام سياسي ديمقراطي ، ولم يتم بناء نظام سياسي ديني ، الا ان اغلب العراقيون كانو يذهبون ويصوتون إلى احزاب تتبنى واقعيا سلوكيات تدفع العراق ليكرر نسخة دينية ، وهو ما أشر ان هناك فصل بين القاعدة الجماهيرية العراقية التي اختارت الديمقراطية عام 2005 وبين من يتولى الحكم ، وهي لا تتقبل الا واحدة من ثلاث مسائل :

–اما القاعدة الجماهيرية وتحديدا الشيعية راغبة بهذا الامر

–او القاعدة الجماهيرية وتحديدا الشيعية لم تكن لديها بدائل ، وكانت مجبرة

–أو القاعدة الجماهيرية وتحديدا الشيعية استغلت على غفلة ، وان الانتخابات اغلبها كانت مزورة .

وعدم الحديث عن قاعدة جماهيرية كوردية أو عربية سنية مبعثه ان الكورد تبنوا خيارهم القومي ، وهو خيار مستقر ، اما العرب السنة فانهم متخبطين بين مجموعات غير مستقرة على خيارات سياسية مقنعة ، ومقاعدهم استغلت واضعفت إلى حدود قصوى ، ومن ثم فان تاثيرهم شبه معدوم لعوامل : محلية واقليمية وامريكية .

واتجهت الحكومة الاتحادية التي يسيطر على اغلب مفاصلها تحالف من بعض القوى ، واغلبها شيعية ، إلى انتهاج سياسات طوال المدة بين 2005 – 2014 تسببت بتعميق الانقسام الاجتماعي بفعل سياسي حكومي ، ومؤشراته :

1–اضعاف عوامل التعايش السلمي بين العراقيين

2–اضعاف عامل المواطنة والمساواة في التعامل مع المواطنين

3–انهاء بنية الدولة ، عبر ثنائية : تكريس خروج عوامل القوة من يد الدولة وتوجيهها إلى احزابتدين بعضها بولاءات للخارج وترغب بدفع العراق نحو جعله جزء من مشروع اقليمي اكثر من رغبتها بجعله مشروع اقليمي مميز ، وافقار الدولة إلى مستوى لم تعد قادرة بموجبه على البقاء ، وخير مثال على ذلك سرقة المال العام ، وفقر مشاريع التنمية رغم انفاق مليارات من عوائد الميزانيات العراقية ، وتوجيه الواردات نحو تكريس نفوذ الاحزاب المتحكمه بالقرار السياسي لمكوناتها المجتمعية وليس بناء الدولة الجامعةللمكونات، والتلاعب بتاريخ العراق كدولة وجعله تاريخ غير قابل للذكر انسانيا لماساويته طوال المدة 2005– 2014 ،..

هذه المؤشرات تدفع إلى ضرورة ان يعاد النظر بمشروع الدولة ، وتسبب الامر باكثر من تمرد (او ثورة أو عصيان أو ربيع عراقي) على طريقة ادارة الحكم ، في اكثر من منطقة في العراق من شماله إلى جنوبه ، وكانت تحمل دعوات باحترام الدولة ، وباجراء مراجعة وتصحيح [8]، الا ان القمع جاء متعدد ، من جهات[9]:

1–الحكومة الاتحادية ، المؤيد لتوجهات الاحزاب الكبرى

2–والرفض المستمر بتطبيق الدستور الاتحادي ، رغم ان فيه بعضا من الثغرات ، واهمه المتعلق برفض تطبيق الفدرالية كخيار يخفف غلواء سيطرة مافيات الفساد السياسي.

3–دول الجوار ، والتي رغب اغلبها بدخول العراق معمعة عدم استقرار تحت السيطرة احراجا للامريكان بعدم تطوير انموذج يمكن تعميمه على الجوار.
4–عوامل دولية ترغب ان يسود هذا الامر ، بحكم وجود مجموعات منظمة عالميا تدعو إلى اطلاق مشروع اصولي عنصري عالمي ، يدعو إلى تفكيك الشرق الاوسط لجعله مشروع لاخراج المخلص (او من يقوم مقام تسميته) كل منهم بحسب اعتقاده ، تقوده جماعات اعتقادية اصولية متطرفة.

ما تقدم ، جعل العراق على المحك ، فـ :
1–اغلب العراقيون اليوم لم يعودوا يؤمنون بمشروع الدولة ، كونهم وجدوا بلا غطاء يحميهم.
2–ان هناك مجموعات بشرية كبيرة تعمل ضمن المشاريع التفكيكية ، والاصولية ، تكفي لايقاع حمامات دم اقليمية كبرى ، بمعنى ان حجم ما جند لتلك المشاريع لم يقتصر على العراق فحسب انما امتد إلى دول الجوار عربية واسلاميه.
3–ان مطالب الحد الادنى الكافية لمراعاة العيش المشترك وضمان السلم الاهلي لم تلبى : دولة قانون ، والمساواة ، . . ومكنت الجماعات المسلحة من ادارة ملف الاختلاف والتنوع الاجتماعي ودفعه نحو ظهور مدن نقية.
4–ان مطالب تكوين الاقاليم كخيار استراتيجي يضمن الحفاظ على بقاء العراق ، في ظل هدر عام لبنية التعايش السلمي ، لم يلبى بسبب سيطرة اجندات اصولية وعنصرية على الحكم.
5–وكانت الاموال ، والفتاوى ، ودول الجوار ، وتجربة الانخراط الفعلي بالقتال المحلي والاقليمي في سوريا ، . . كلها مؤشرات لا تعين على اجراء مراجعة سليمة لابقاء العراق كدولة واحدة ، وهو ما انتهى إلى تصعيد فرضيات ان التفكك هو ما سينتهي اليه حال العراق؛ ما لم يدارك اهله اعتماد خطوات نحو اعادة الوصل لما تم قطعه : اما دولة قانون ومساواة فعليه أو الاتجاه نحو الفدرالية ، ولا يفيد ما تقدم بان دولة القانون والمساواة لا يمكن تحقيقها تحت الفدرالية انما ان الخيار الاخير انما هو

علاج لمقابلة الرفض باستمرار التعايش بفعل اجندات محلية واقليمية واصولية عالمية عبر انعزال المكونات الاجتماعية كل في اطار صومعته بما يحقق للمنتمين لها حدا ادنى من الحماية ، والا فان لا خيار للعراق الا الدفع باتجاه التفكك .

خامسا : خيارات التعامل مع المشكلات البنيوية : الفدراليات

طالما ان العراق ، وكما بينا يعاني من وجود مشكلات بنيوية في النظام السياسي، ويعاني من وجود مشكلات اخرى تتمثل بالتوجهات العنصرية للقوى السياسية التي تحضى بدعم جماهيري واسع ويعاد انتخابها مع كل عملية انتخاب بلا وضع اي قيود على ما تتبناه من خط وسلوك سياسي يتطاول على سلطة القانون ، ويتطاول على المساواة والمواطنة ، وهو ما يعكس ان الناخب والقواعد الجماهيرية راضية عما موجود من انهاء للمواطنة ، وعدم تقدير مستوى للاتفاق على المشتركات ، وعليه فان العلاجات التي يمكن ان يعتمدها العراق خلال السنين القادمة لابقاء العراق كدولة انما يتمثل في الاتجاه إلى تطبيق الدستور ، والسماح باقامة اقاليم بشكل تلقائي شرط توافر الشروط القانونية [10].

بمعنى اخر ، ان شروط اقامة اقاليم كما منصوص عليه في الدستور صريحة ولا تقبل اجتهادات واسعة [11]، اما عبر طلب من ثلث اعضاء مجلس المحافظة أو عبر طلب من عشر الناخبين الموجودين في المحافظة ، على ان يدقق الطلب من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، التي تتولى تنظيم استفتاء لاقامة اقليم ، وعلى نجاح الرغبة المتضمنة بالطلب ، يصار إلى تشكيل اقليم ، ويترك للقوى داخل الاقليم تنظيم السلطات وتحديد دستور ملائم للاقليم ، بشرط ان لا يتعارض مع الدستور الاتحادي .

عند اتجاه القوى السياسية إلى اقرار الدستور الاتحادي بتضمين الفدرالية ،حضى هذا الاتجاه بمعارضة البعض ، الا انه سرعان ما اثبتت السياسات الحكومية الاتحادية الحاجة إلى توسيع توزيع السلطات والثروات ، على نحو لا تبقى بيد الحكومة الاتحادية على نحو يسمح لها بالتلاعب بالمقدرات الوطنية ، وهو ما يلاحظ من خلال التجاوز حتى على سلطات مجالس المحافظات التي اقرت بالدستور وتفريغها من

محتواها . وخلال العام 2013 بدات تنشط دعوات في بعض مدن العراق لاقامة فدراليات ، تحفظ للسلطة هيبتها ، وتبعدها عن القضايا والاختصاصات التي اقر الدستور انها ليست من اختصاص الحكومة الاتحادية لا في الاطار الاقليمي ولا في اطار الحكومات المحلية [12]، الا ان اتجاه الحكومة الاتحادية كان نحو رفض هذه الدعوات ضمن خط يدعو إلى اعادة المركزية بدرجات عالية من شمولية سياسية– اجتماعية مدعومة اقليميا ودوليا ، ثم حدثت احداث الموصل في حزيران 2014 على نحو عزز من ضرورات اعادة النظر باقامةفدراليات غير فدرالية اقليم كوردستان ، بقصد تقليم اضافر اي اتجاه للتغول في السلطات الحكومية الاتحادية نحو اعادة انتاج شموليات تتلبس براداء مذهبي وسياسي وذات امتدادات اقليمية [13].

ان هكذا امر يتطلب علاجات سياسية ، تترافق مع العلاجات الامنية لاعادة السيطرة على المدن التي خرجت على الارادة الحكومية بدل التخبط بالسياسات الحكومية ، وذلك عبر الدعوة إلى استفتاءات تدعو السكان المحليين إلى تنظيم طريقة علاقتهم بالسلطات الاتحادي ، لان طريقة تناول الملف الامني منذ حزيران في العام 2014 اظهرت وجود سياسات انتقام وانتقام متبادل على نحو لا يحفظ اي حد ادنى للتعايش السلمي .

سادسا : خيارات التعامل مع التوجهات العنصرية–الاصولية : التفكيك للدولة العراقية

أماأذا لم ينجح السياسيون في توجيه الخلل البنيوي الذي حصل في العراق منذ العام 2003 بالوجهة الصحيحة ، وذلك عبر أصلاح النظام السياسي والعمل السياسي ، وإقامة فدراليات تبقى كخط دفاع أولي باتجاه أيأعادةلإنتاجالإيديولوجيات العنصرية الموجودة قرب السلطة أو فيها[14]، فإننا لا يمكن أن نغفل أن العراق مقبل على عدم استقرار سياسي واسع ، اكبر مما يتعرض له ، فحمل السلاح وتوظيفه مازال مكرس لجهة تركيز مزيد من التقسيم المجتمعي وخلق كانتونات متصارعة تسعى للتمدد الفئوي على حساب مشروع الوحدة الوطنية ، والخطورة في الأمر هو محاوله إيجاد البيئة القانونية لشرعنه المظاهر المسلحة وتبرير حمل السلاح خارج أطار مؤسسه ألدوله بما

يفسح المجال لجعل أعمال بعض الجماعات المسلحة التي تقوم بها وكأنها أعمال مشروعة يتطلبها الوضع القائم لحمايه ما تم الوصل اليه عام 2003.

كما أن سلطة القانون ما زالت في اضعف حال ، والمساواة غير متحققة ، وتكافؤ الفرص غير موجود ، والفساد يبتلع القسم الأكبر من ثروات البلاد ، وهناك ارجاع كل الامور السياسية من قبل الحكومة إلى سلطة رجال الدين بحكم الانتماءات العقائدية ، قبل الشروع به [15]، وهذا الامر لا يمكن القبول به من قبل الاطراف الاخرى في التنوع الاجتماعي العراقي ، كون الحدود بين السياسي والديني في اعتبارات بعض القوى السياسية الشيعية غير واضحة ، في حين انها عند العرب السنة موزعة بين قسمين : قسم لا يسمح الامريكان بوجوده ، ويطلق عليهم بالارهابيين أو باوصاف قريبة منه ، وقسم اخر لا يدينون بغير العلمانية كدين في سلوكياتهم وهم القوى الاضعف الموجودة على الساحة السياسية . اما القوى الكوردية فانها قوى تميل للقومية ، مع وجود لقوى كوردية اسلامية ، لكنها لا تتفق مع الاتجاهات العقائدية الموجودة بين القوى المهيمنة على الحكومة الاتحادية . وهذا الامر سيكون مبعث لاعادة انتاج العنف في السنين القادمة ، كون اعادة فرض وجود الدولة القائم منذ خريف عام 2014 تسبب في مشكلات النزوح الجماعي ، كما حصل في ديالى وجنوب صلاح الدين واطراف بغداد ، والعلاجات التي تضمن انهاء العنف القادم هي باللجوء إلى الفدرالية وتصحيح مسار النظام السياسي بالمزيد من الديمقراطية. والا فان الخيارات القادمة لا تنبأ بغير اتجاه نحو التفكك في الدولة العراقية.

الخاتمة:

مما تقدم، تم علاج موضوع قدرة النظام السياسي على التعامل مع التنوع الاجتماعي الذي يوجد في العراق، وتم بيان ان العراق يعيش حالة طبيعية من التنوع المتعايش الا انه ومع حدوث التغيير ، اتجهت قوى سياسية إلى اتباع درجة عالية من الجهوية الضيقة في ادارة الدولة العراقية لاسباب محلية واقليمية ودولية ، انتهت إلى تهديد الوحدة الوطنية والتعايش السلمي .

واليوم العراق يقف على اعتاب مرحلة خطيرة من الانقسام ، وهو ما يدفع إلى ضرورة البحث في خيارات تحفظ الدولة والتعايش بحدود دنيا ، والحلول الموجودة هي بالركون إلى الدستور ، وتحديدا بالفقرات التي تقول بان السلطات توزع وفقا لنظام فدرالي يحجم السلطة الاتحادية ، ويمنع اقامة دكتاتوريات في العراق ، والا فان العراق مقبل على انقسام وربما تقسيم يصيبه في قسم من مناطقه أو كلها ويدخل معها العراق والمنطقة في دائرة ظاهرة واسعة من عدم الاستقرار .

Summary

The current situation of Iraq has led to several possibilities, that can settle it, which provides an academic significance, and a political importance., however the academic related to the existence of the state, and a political perspective that imposes responsibilities that fall on the political forces and the educated groups, and the general public, in order to keep Iraq united. The possibilities that can be stabilized by many of Iraqis, including the vulnerability of the state of disintegration, which was discussed by this research.

[1] قارن مع : سعدي كريم سلمان، وظائف الدولة، مجلة مدارك، العددان 5 و 6، مؤسسة مداركلدراسة آليات الرقي الفكري، 2005،
http://www.madarik.net/mag5and6/12.htm
وايضا: فريمشمليكة ، دور الدولة في التنمية، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة 1، 2012، ص ص 24–26.

[2] – كمال حسين ادهم ، مفهوم المواطنة وآليات تعزيزها، دراسات اقليمية، العدد 13،جامعة الموصل، 2009، ص ص 96–98.

[3] –ينظر للمقارنة: ياسين محمد حمد، عبدالجبار عيسعبد العال، التعامل مع الأقليات في إطار إدارة التنوع (دراسة مقارنة بين العراق والهند)، ر، العدد 24، الجامعة المستنصرية، 2014، ص ص 21–25.
وايضا: افتخار زكي عليوي، التنوع ألاثني والتعايش السلمي في العراق " كركوك أنموذجا"، مجلة الاداب، العدد 109، ر، 2014، ص ص 509– 511.

[4] –الدستور العراقي الدائم لسنة 2005. المادة (1):جمهورية العراق دولةٌ اتحادية واحدة مستقلةٌ ذات سيادة كاملة، نظام الحكمفيها جمهوريٌ نيابيٌ (برلماني) ديمقراطيٌ وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق

[5] يذهب الدستور العراقي الدائم لسنة 2005 الى: –المادة (110):تختص السلطات الاتحادية بالاختصاصات الحصرية الآتية: اولاً :. رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي، والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها وابرامها، ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية. ثانياً :. وضع سياسة الامن الوطني وتنفيذها، بما في ذلك انشاء قوات مسلحة وادارتها، لتأمين حماية وضمان امن حدود العراق، والدفاع عنه. ثالثاً :. رسم السياسة المالية، والكمركية، واصدار العملة، وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الاقاليم والمحافظات في العراق، ووضع الميزانية العامة للدولة، ورسم السياسة النقدية وانشاء البنك المركزي، وادارته. رابعاً :. تنظيم أمور المقاييس والمكاييل والاوزان. خامساً :. تنظيم امور الجنسية والتجنس والاقامة وحق اللجوء السياسي. سادساً :. تنظيم سياسة الترددات البثية والبريد. سابعاً :. وضع مشروع الموازنة العامة والاستثمارية. ثامناً :. تخطيط السياسات المتعلقة بمصادر المياه من خارج العراق، وضمان مناسيب تدفق المياه اليه وتوزيعها العادل داخل العراق ، وفقاً للقوانين والاعراف الدولية. تاسعاً :. الاحصاء والتعداد العام للسكان.

[6] –ينظر للمقارنة: علي حمزة عسل الخفاجي، إسماعيل نعمه عبود، اثر الفساد في انتهاك بعض حقوق الإنسان الواردة في دستور العراق لعام 2005 (دراسة دستورية –جنائية)، مجلة المحققالحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد 4، ر، 2014، ص ص 11–15.
وايضا: اسراء علاء الدين، الفيدرالية في الدستور العراقي الواقع والمستقبل بعد الانسحاب الامريكي،مجلة رسالة الحقوق، العدد خاص ، جامعة كربلاء، 2012، ص ص 222–226.
وايضا: تقرير: للفساد والسياسة دور في انهيار الجيش العراقي، تستخرج بتاريخ: 30 اب 2015
www.idu.net/pdf.php?id=30264

[7] –قارن مع:كمال عبدالله حسن، التعايش السلمي في العراق السُبل والضمانات، مجلة كلية القانونللعلوم القانونية والسياسية، العدد 10، جامعة كركوك، 2014، ص ص 359–362.

[8] –قارن مع: يوسف عناد زامل ، عامر عبد رسن ، الأمن الوطني ماهيته، أبعاده، مقوماته، مهدداته، وأثره على التماسك الاجتماعي في المجتمع العراقي. بحث تحليلي في علم الاجتماع السياسي، ، مجلة لارك للفلسفة واللسانياتوالعلوم الاجتماعية ، العدد 4، جامعة واسط، 2010، ص ص 36–38.

[9] –قارن مع: إياد العنبر، اسحق يعقوب محمد، مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة، استخرج بتاريخ: 30 اب 2015
politicalsciences.uokufa.edu.iq/staff/ishaqy/ar/res/3.docx
وايضا: تقرير: بعد 5 أعوام من إنسحاب آخر كتيبة أمريكية .. واشنطن تخلّف تركة ثقيلة في العراق، استخرج بتاريخ: 29 29 اب 2015
http://www.darussalam-np.com/index.php/asia/item/2668-5

[10] –أكرم حسام،مروة وحيد،شادى عبدالوهاب، الفيدرالية والاقاليم في العراق حل للازمة أم خطوة نحو التقسيم، مركز بغداد للتدريب والاستشارات والاعلام : قطاع البحوث
http://www.baghdadcenter.net/details-88.html

[11]–دستور العراق الدائم لسنة 2005. ينص الدستور على الاتي:
المادة (118): يسن مجلس النواب في مدةٍ لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ اول جلسةٍ له، قانوناً يحدد الاجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الاقاليم، بالاغلبية البسيطة للاعضاء الحاضرين.المادة (119): يحق لكل محافظةٍ أو اكثر، تكوين اقليمٍ بناءاً على طلبٍ بالاستفتاء عليه، يقدم بأحدى طريقتين: اولاً :. طلبٍ من ثلث الاعضاء في كل مجلسٍ من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الاقليم. ثانياً :. طلبٍ من عُشر الناخبين في كل محافظةٍ من المحافظات التي تروم تكوين الاقليم.
المادة (120): يقوم الاقليم بوضع دستورٍ له، يحدد هيكل سلطات الاقليم، وصلاحياته، وآليات ممارسة تلك الصلاحيات، على ان لا يتعارض مع هذا الدستور.
المادة (121): اولاً :. لسلطات الاقاليم، الحق في ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وفقاً لاحكام هذا الدستور، باستثناء ما ورد فيه من اختصاصاتٍ حصرية للسلطات الاتحادية. ثانياً :. يحق لسلطة الاقليم، تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الاقليم، في حالة وجود تناقض أو تعارض بين القانون الاتحادي وقانون الاقليم، بخصوص مسألةٍ لا تدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية. ثالثاً :. تخصص للاقاليم والمحافظات حصةٌ عادلة من الايرادات المحصلة اتحادياً، تكفي للقيام بأعبائها ومسؤولياتها، مع الاخذ بعين الاعتبار مواردها وحاجاتها، ونسبة السكان فيها.رابعاً :. تؤسس مكاتبٌ للاقاليم

والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية، لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والانمائية. خامسا:. تختص حكومة الاقليم بكل ما تتطلبه ادارة الاقليم، وبوجهٍ خاص انشاء وتنظيم قوى الامن الداخلي للاقليم، كالشرطة والامن وحرس الاقليم.

[12] قارن مع: عبد العظيم جبر حافظ ، الخطاب السياسي العراقي إزاء الفيدرالية بعد التغيير السياسي في 9/4/2003 –رؤيا نقدية –، واسط للعلوم الانسانية، العدد 29، ؤجامعة واسط، 2015، ص ص 215–218.

[13] قارن مع:كاظم علي مهدي، التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003، مجلة الدراسات الدولية، العدد 56، ر، 2013، ص ص 122–225.

[14]–قارن مع: خميس دهامحميد، النظام السياسي العراقي وموقفة من المصالحة الوطنية، مجلة العلوم السياسية، العدد 36، ر، 2008، ص ص 196–196.

[15] –ينظر: تقرير: آخر تطورات الأوضاع الأمنية في العراق – موسوعة العراق، استخرج بتاريخ: 22 اب 2015http://www.faceiraq.com/inews.php?id=1340162